- **שם המחקר :** הורות עם מוגבלות בראי המשפט הישראלי: ניתוח עומק של פסיקה בנושא הורים עם מוגבלויות בישראל
- **שנה :** 2025
- **סוג מחקר :** מחקר
- **מס' קטלוגי :** 890-720-2023
- **שמות החוקרים:** ד"ר מיכל סגל, פרופ' איילת גור
- **רשות המחקר:** המכללה האקדמית תל חי

- **موضوع البحث:** الوالدية لدى الأشخاص ذوي المحدودية في ضوء القانون الإسرائيلي: تحليل معمّق للأحكام القضائية المتعلقة بالوالدين ذوي المحدودية في إسرائيل
- **السنة :** 2025
- **نوع البحث :** بحث
- **رقم النموذج :** 890-720-2023
- **أسماء الباحثين:** د. ميخال ساجال وبروفيسور أيليت جور
- **السلطة المسؤولة عن البحث:** الكلية الأكاديمية تل حي

ملخص البحث

تم إجراء هذا البحث بمنحة دعم من صندوق شاليم.

في عام 2012، صادقت إسرائيل على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي المحدوديةة، التي تُلزم، ضمن المادة 23، بالحفاظ على حقوق الأشخاص ذوي المحدوديةة في الحياة الأسرية ,الأبوة/الأمومة وإلغاء أي تمييز ضدهم في هذه المجالات. ورغم الاعتراف المبدئي بحق الوالدية، تُظهر الدراسات الدولية أن الآباء والأمهات ذوي المحدوديه يواجهون بشكل متكرر وغير متناسب حرمانًا من الحقوق الوالدية أو نقل أطفالهم للتبني. وفي إسرائيل، وفقًا لتقرير الظلال الصادر عن المنتدى المدني (2023)، لا يدرك القضاء هذا الحق بالشكل الكافي ولا يطبقه عمليًا.

درس البحث الحالي كيفية تعامل النظام القضائي الإسرائيلي مع مسألة الأبوة والأمومة للأشخاص ذوي المحدوديه، مع التركيز على السؤال البحثي المركزي: ما هي الحواجز والتحديات الرئيسية التي تظهر من تحليل أحكام المحاكم الإسرائيلية بشأن ممارسة حقوق الأبوة والأمومة لدى الآباء والأمهات ذوي المحدودية؟

استند البحث إلى تحليل نوعي معمّق لـ 78 حكمًا قضائيًا تم جمعها بشكل منهجي من قاعدة البيانات القانونية "نبو" للفترة بين 1978 و2023. وكانت الطريقة المستخدمة هي التحليل الموضوعي (Content Analysis) لمقاطع النصوص التي تعكس وجهات نظر ومعرفة ومعتقدات القضاة.

من تحليل الأحكام القضائية، برزت أربع محاور رئيسية:

1. حق الأبوة والأمومة للأشخاص ذوي المحدودية كمبدأ قانوني أساسي في أحكام المحاكم، مع تأكيد القضاة على ضرورة التعامل مع هذه القضايا بجدية، مع وجود توتر بين خطاب الاعتراف بالحقوق والنتائج النهائية.
2. معايير تقييم الكفاءة الوالدية للأشخاص ذوي المحدوديه، حيث يستخدم القضاء ثلاثة معايير رئيسية: اختبار موضوعي يفرّق بين الرغبة الذاتية والقدرة الفعلية، اختبار الاستقلالية الوظيفية، وديناميكية في تقييم الكفاءة الوالدية.
3. دراسة أنظمة الدعم للآباء والأمهات ذوي المحدوديةة كعامل جوهري في القرارات القضائية، حيث غالبًا ما يُقر بأن الدعم الأسري والمؤسسي غير كافٍ.

4. مبدأ مصلحة الطفل كقاعدة قانونية رائدة، مع التركيز على الاستقرار والاستمرارية في حياة الطفل، والتحفظ بشأن ترتيبات التبني المفتوحة.

استنادًا إلى نتائج البحث، يقترح البحث مجموعة توصيات تطبيقية واسعة تشمل:

توسيع التدخلات الداعمة للآباء والأمهات ذوي المحدودية، مثل الدعم الجماعي والمتابعة المهنية، وتقديم دعم مخصص للعائلة الممتدة، وخاصة للأجداد والجدات، وتشجيع مشاركة منظمات حقوق الإنسان في الإجراءات القانونية. في مجال التدريب المهني، يُوصى بتدريب متكامل للعاملين يجمع بين معرفة محدودية القدرة والأبوة والأمومة، وتقديم إشراف مخصص للعاملين الاجتماعيين، وسد الفجوة بين خدمات المحدودية وخدمات الدعم الوالدي، وتدريب على قيم الاتفاقية وحقوق الإنسان. في النظام القضائي، يُوصى بتطبيق المبادئ القانونية العلاجية ونموذج ICCAP لدعم منسق أثناء الإجراءات القضائية، واعتماد نموذج حقوق الإنسان للمحدودية مع إطار تصنيف عالمي للوظائف، المحدودية والصحة(International Classification of Functioning, Disability and Health – ICF) ، وتدريب القضاة على خصائص وتأثيرات أنواع المحدودية المختلفة. على المستوى النظامي، يُقترح إضافة فصل مخصص للآباء والأمهات ذوي المحدودية في دليل إجراءات العمل الاجتماعي، وتطوير إرشادات واضحة للعاملين الاجتماعيين، وتنسيق بين مختلف الخدمات لضمان استمرارية علاجية فعّالة.

يمكن أن يساهم تنفيذ هذه التوصيات في تعزيز سياسات أكثر ملاءمة بما يتماشى مع مبدأ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي المحدودية (2012)، وضمان حماية واعتراف كامل بحقوق الأبوة والأمومة للأشخاص ذوي المحدودية في النظام القضائي والاجتماعي في إسرائيل.

الكلمات المفتاحية :الوالدية لدى الأشخاص ذوي المحدودية، حقوق الأشخاص ذوي المحدودية، الأحكام القضائية، مصلحة الطفل

- للمحتوى الكامل
- لمجمع الأبحاث لصندوق شاليم
- مجمع أدوات البحث لصندوق شاليم